ملخص رسالة دكتوراه بعنوان :
نظام التقاليب في المعاجم العربية
(دراسة في الصناعة المعجمية)

د. عبد الله بن محمد المسملي

إن من أهم فروع اللغة التي حظيت بعناية فائقة من علماء العربية (المعاجم اللغوية)، التي كانت أعظم وسيلة لحفظ لغة العرب، وحصر موادِّها، حِفاظا عليها من أن يدخل فيها ما ليس منها، وصيانة لها من الضياع بموت أهلها وعلمائها، وهذا البحث يُعنَى بدراسة نظام من أنظمتها، هو أقدمها زمناً، وأصعبها متناولاً، وأكثرها جمعاً للمزايا : المسمّى (نظام التقاليب) .

ولاشك أنه نظام جدير بالدراسة المتعمقة التي تجلّي غامضه، وتوضح أسسه، وتبيّن تطوّر التأليف فيه، وتقف على مزاياه وجملة من المآخذ عليه، وقد كان من أسباب دراسته تعلّقه بالدراسات المعجمية، وهي مجال لا يزال بحاجة إلى دراسات تعنى بخصائصه، وتستخرج مكنوناته، وتجمع ما تفرق من مسائله، وبخاصة بعد انصراف الباحثين عنه، والرغبة في غيره من فروع الدراسات اللغوية.

كما أنّ نظام التقاليب أقدم أنظمة المعاجم، ومبتكره ومبتدع أسسه، هو العالم الفذّ، الجليل الجهبذ، الخليل بن أحمد الفراهيدي، عالم العربية حقّاً، وإمام النحاة واللغويين صدقاً، يضاف إلى ذلك أنّ لهذا النظام فوائد لغوية عظيمة ؛ إذلم يكن مبتكره يهدف إلى جمع مواد اللغة وحصرها فحسب، بل كان يهدف أيضاً إلى إرساء بعض القواعد اللغوية، والقوانين الصوتية التي

تُستنبَط من المعجم، ولذلك اتخذ جميع أسسه ليُفيد مما جُمع من اللغة في توجيه نظر اللغويين إلى تلك القواعد والقوانين .

أما المقصود بنظام التقاليب فهو البناء الشَّامل للمعاجم التي سارت عليه، بحيث يشمل الهيكل العام للمعجم وترتيب المخارج، ثمَّ ترتيب الحروف في المخرج الواحد، ومايمكن أن يأتي من المادة اللغوية من تقاليب، وما يهمل منها إمَّا لعدم السَّماع، أو للإخلال بنظام البنية، أو لمانع صوتي، كتوالي الحروف من مخرج واحد، وما يستعمله من أبواب كالثنائي، والثُّلاثي، والرُّباعي، والخماسي، وما تقبله كلّ مادة من أوجه التقليب وما استعمل من تلك التقاليب أو أهمل .

إذن يقصد بالنِّظام ذلك المنهج وتلك الطريقة التي سار عليها الخليل بن أحمد في كتابه (العين)، وكذلك كلٌّ من اتَّبع منهجه وسار على طريقته كابن دريد، والأزهري، والقالي، وابن عبَّاد، وابن سيده، فهؤلاء قد سلكوا منهجًا في تصنيف معاجمهم يقوم على أسس أربعة، الأساس الصوتي، والأساس الصَّرفي، والأساس التقليبي، وأساس الأبنية، ولا يقصد بالنِّظام عملية التقليب فقط، فهي جزء من النِّظام المتكامل الذي لايمكن فصل أسسه ودراسة كلِّ أساس على حدة، وإنما اخترنا التسمية بنظام التقاليب ؛ لأنها أبرز عناصره، وقد شملت الدراسة النظام بجميع أسسه، وجاءت فصولها بعد المقدمة والتمهيد على النحو التالي :

الفصل الأوَّل : الأسس التي يقوم عليها نظام التقاليب :

المبحث الأوَّل : الأساس الصَّوتي .

أول الأسس التي يقوم عليها نظام التقاليب، الأساس الصوتي، فقد رتّب الخليل ابن أحمد حروف العربية حسب مخارجها، واختار هذا الترتيب لصناعة معجم العين، وتبعه في ذلك أرباب نظام التقاليب، عدا ابن دريد الذي اختار الترتيب الهجائيّ (الألفبائيّ) .

وقد تباينت آراء الباحثين واختلفت في أسباب اختيار الخليل ومن تبعه للترتيب الصوتي، لكن أقربها إلى الصواب ثلاثة :

أولها : أن الخليل اتجه إلى الترتيب الصوتي انطلاقًا من الغاية التي يسعى إليها وهي دراسة خصائص الكلمة المنطوقة في النظام المعجمي .

وثانيها : وهو متعلق بالسبب الأول، أنَّ تمييز مخرج الحرف بالصوت أقوى دلالة وأكثر وضوحًا من الكتابة .

وثالثها : أنَّ اختيار الترتيب الصوتي يوصل إلى نتائج جليلة وفوائد عظيمة، منها : أنَّ الحروف المتشابهة في المخارج لا يمتزج بعضها مع بعض في تكوين الألفاظ إلا نادرًا، ومنها : معرفة المهمل والمستعمل عند اجتماع هذا الأساس مع الأساس التقليبي، ومنها : أنَّ الحروف المتشابهة قد يحل الواحد منها مكان الآخر في كلمة واحدة دون أن يتغيّر معناها، وذلك ما يسمّى بالإبدال .

ترتيب الحروف عند الخليل :

جاء في مقدمة العين أن الخليل رتّبَه على حسب المخارج، فجاء على النحو التَّالي :

ع – ح – هـ – خ – غ – ق – ك – ج – ش – ض – ص – س – ز – ط – د – ت – ظ – ذ – ث – ر – ل – ن – ف – ب – م – و – ا – ي .

وثمة سؤال، لماذا لم يبدأ الخليل بالهمزة أو بالهاء مع أنهما أقصى مخرجًا من العين ؟ ألأنَّه يرى تقدّم العين عليهما في المخرج ؟ أم لأنَّ هناك علة فيهما جعلته يؤخرهما ؟

وعند النظر والتَّأمل في مجموع النصوص يَتَرَجَّح رأي من يقول : إنَّ الخليل بن أحمد كان يرى أنَّ العين هي أقصى الحروف مخرجًا، وأنَّه لم يؤخر الهمزة والهاء عن العين، بل الهاء تأتي بعد الحاء كما رتَّبها والهمزة من حروف الحلق، لكنَّه أخرها مع حروف العلة لما يعتريها من التغيير بالتليين والتسهيل وغيرهما .

وقد اتبع الخليلَ في ترتيبه هذا الذين ألّفوا معجمات على نظام التقاليب عدا ابن دريد وأبي عليّ القالي، فأمّا ابن دريد فقد رتّب الجمهرة على الترتيب الألفبائي المعروف . وأما أبو عليّ القالي صاحب " البارع " فلم يرتّب كتابه على ترتيب الخليل، وإنما رتبه ترتيبا يقرب من ترتيب سيبويه للحروف على النحو التَّالي:

(الهمزة، هـ، ع، ح، غ، خ، ق، ك، ض، ج، ش، ي، ل، ر، ن، ط، د، ت، ص، ز، س، ظ، ذ، ث، ف، ب، م، و)

المبحث الثاني : أساس الأبنية

تُعدّ الأبنية الأساس الثاني من الأسس التي يقوم عليها نظام التقاليب، ويقصد بها : أصول الكلمة من ثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية مجرّدة من الحركات، وليس المراد بها الأبنية الصرفية التي جمعها بعض اللغويين في معاجم خاصّة أطلق عليها (معاجم الأبنية) .

وقد جاء تقسيم الأبنية في النظام على النحو التَّالي :

يُقسم المعجمُ على الحروف، ثم يقسم الحرف الذي يعقد عليه الباب إلى ثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي، والبناء يقسم بحسب الأحرف التي تتألف مع الحرف الذي عقد عليه الباب .

وقد كان الخليل يهدف في بناء معجمه إلى حصر موادّ اللغة، فقاده ذلك إلى النظر في كلمات العربية، أقل ما تكون عليه من الحروف، وأكثر ما تكون عليه، فتبيّن له أنَّها محصورة بين الثنائي والخماسي، ففكرة الحصر والإحصاء هي التي قادت الخليل إلى اتخاذ هذا الأساس مع الأساس التقليبي، فهما مجتمعَين الطريقُ والسبيلُ إلى حصر موادّ اللغة، لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر.

(الثنائي)

من خلال النظر في معاجم التقاليب يتبيّن أنّ الخليل ومن تبعه قصدوا بالثنائي : ما كان على حرفين من الحروف الصحاح ولو مع تكرر أحدهما أو كليهما في أيّ موضع، فيشمل مثل : قَدْ وقَدَّ وقدقد، كما يشمل مثل : ددن، وقلق، وجلل وقد اشتملت أبواب الثنائي في النظام على الصيغ التَّالية :

١. الثنائي الخفيف من الحروف والأدوات مثل : مَعَ، ولنْ ...

٢. مضاعف الثلاثي مثل : عقّ، وقعّ ...

٣. مضاعف الرباعي مثل : زلزل، وصلصل ...

٤. ما ضوعف من فائه ولامه مثل : قلق، وسلس، وكعك، وهذا النوع مما نبّه عليه الزُّبيدي في مختصر العين .

٥. ما كان من مضاعف الثلاثي غير أنَّه لم تدغم فيه العين واللام مثل جَلَل .

٦. ما ضوعف من فائه وعينه مثل : ددن، وهو أيضًا مما نبّه عليه الزُّبيدي .

(الثلاثي)

قُسم الثلاثي في النظام إلى ثلاثة أقسام : الصحيح، والمعتل، واللفيف، ولذلك جاء أكثر تنظيمًا وتحديدًا من الثنائي .

فأمّا الصحيح فيدخل تحته كل مادّة ثلاثية مجردة أو مزيدة ليس فيها حرف علة أو همزة، وأما المعتل فيقصد به ما كان أحد أصوله حرف علة، وأما اللفيف :وهو القسم الثالث من

أقسام الثلاثيّ، وأصله لما اجتمع فيه حرفا علة، سواء كان مفروقًا أو مقرونًا فقد ضَمَّ هذا القسم في العين والتهذيب والمحيط الصيغ التَّالية :

١. الثنائي الخفيف المعتل والمهموز نحو : (ها)، (يَهْ)، (يَعْ)، (إذ) .

٢. الثنائي المضاعف المعتل نحو : (الحيّ)، (العَيّ) .

٣. مضاعف الرّباعي المعتل والمهموز نحو : (الوعوع)، (الوخوخة)، (حأحأ).

٤. الثلاثي المعتل بحرفين وهو الأصل نحو : (وعى)، (عوى) .

٥. ما كان فيه حرف واحد معتل في موضع العين وحرفان صحيحان متماثلان في موضع الفاء واللام نحو (قاق)، (خوخ) .

وقد خالفهم في ذلك الزُّبيدي، حيث جعل جميع الصيغ السابقة عدا الرابع منها في أبواب الثنائي المضاعف من المعتل، وكان يشير إلى القسم الأول بقوله : " ومن خفيف هذا الباب ... " ويشير إلى القسم الخامس بقوله : " ومما ضوعف من فائه ولامه ... "، وقد تبعه في ذلك ابن سيده في المحكم .

(الرّباعي والخماسي)

تقاربت معاجم التقاليب في عرض أبواب الرّباعي ومواده، حيث يُقسم الرّباعي في كل كتاب إلى أبواب، فيذكر حرف الكتاب مع أقرب الحروف مخرجًا منه دون النظر إلى الحرف الثالث والرابع، فمثلاً : الرّباعي من كتاب الحاء يُذكر فيه أولاً الحاء مع القاف، فيرد في هذا الباب كلُّ كلمة رباعيَّة فيها حرف الحاء والقاف، ثم الحاء والكاف يرد كلّ كلمة رباعيَّة فيها الحاء والكاف وليس فيها القاف، ثم الحاء والجيم ... وهكذا، والحرف الثالث والرابع لا يراعى في الترتيب غالبًا.

أمّا الخماسي فَلقلَّته لم يخضع لترتيب كالرّباعي، إنّما كان يُجمع كلّه في باب واحد دون فصل بين موادّه، وكان لا يتجاوز الصفحة الواحدة في كلِّ باب من أبواب الحروف .

المبحث الثالث : الأساس التقليبي

شرح الخليل هذا الأساس في مقدمته فقال : " اعلم أنّ الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو : قد، دق، شد، دش، والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه وتسمّى مسدوسة، وهي نحو: ضرب، ضبر، برض، بضر، رضب، ربض، والكلمة الرباعيّة على أربعة وعشرين وجهًا، وذلك أن حروفها وهي أربعة أحرف، تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح، وهي ستة أوجهٍ، فتصير أربعة وعشرين وجهًا، يكتب مستعملها ويلغى مهملها، وذلك نحو : عبقر، تقول منه : عقرب، عبرق، عقبر، عبقر، عرقب، عربق، قعرب، قعبر، قبعر، قبرع، قرعب، قربع، رعقب، رعبق، رقعب، رقبع، ربقع، ربعق، بعقر، بعرق، بقعر، بقرع، برعق، برقع .

والكلمة الخماسيّة تتصرّف على مائة وعشرين وجهًا، وذلك أنَّ حروفها وهي خمسة أحرف، تضرب في وجوه الرّباعي، وهي أربعة وعشرون حرفًا، فتصير مائة وعشرين وجهًا يستعمل أقله ويلغى أكثره، وهي نحو : سفرجل، سفرلج ... "

وقد قاده إلى اختيار هذا الأساس أسباب، من أهمها :

أنَّه كان يسعى ويقصد إلى استيعاب مواد اللغة وحصرها لا يفوته منها شيء، فرأى أنَّ هذا الأساس يُبلِّغُهُ ذلك بأيسر مما يبلغه أي نظام آخر .

كما أنه كان يهدف أيضًا إلى تمييز المستعمل عن المهمل ومعرفة كلّ منهما، وأيسر طريق لمعرفة ذلك اختيار هذا الأساس مع أساس الأبنية

ولعل من الأسباب أن اتباع أساس التقليب يؤدي إلى ضم الصور المستعملة والمتماثلة في الشكل في موضع واحد، وهو ما يخدم الباحثين في نظرية المعجم في الكشف عن أسرار البنية، سواء معرفة ما تؤثره اللغة من مبان ومالا تؤثره، أم في إمكان الكشف عن صلات هذه الصور دلاليًا ...

(علاقة الأساس التقليبي بالأساس الصوتي وأساس الأبنية)

إنَّ المتأمل في أسس هذا النظام – بشيء من النظر الدقيق – يجد العلاقة وثيقة بينها، فكل أساس يرتبط بالآخر ارتباطًا قويًا، ولا يمكن أنْ يقال : إنَّ الخليل الذي ابتكر هذا النظام لم يشأ أن يجعل بينها علاقة، تخرج لنا فوائد، وتهدي من نظر وبحث إلى غايات ومقاصد .

إنَّ مما يبيّن العلاقة بين الأساس الصوتي والأساس التقليبي ظهور فائدة جليلة، هي أنَّ

الحروف المتقاربة في المخارج لا يأتلف بعضها مع بعض في تكوين الألفاظ إلا نادرًا، وهي إنْ ضُرِبَ بَعْضُها ببعض وطُبِّق عليها الأساس التقليبي أخرجت ألفاظًا مهملة لم يستعملها العرب، وما أحسن أن يجتمع المهمل بعضه قرب بعض في الكتاب، فلا يتفرق، وما أحسن أن يقال في كتاب العين : " إنَّ العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما "، ثم يهمل بعدهما مباشرة العين مع الهاء، ثم العين مع الخاء، ثم العين مع الغين .

وكذلك فإنَّ ضوابط المهمل والمستعمل قد لا تدرك إلا بتطبيق الأساسين، فأنت قد تنظر في بعض الأبواب فلا تجد من تقاليبه إلا تقليبًا واحدًا، وتنظر في بعضها الآخر فتجد أنَّ تقاليبه الستة قد استعملت، وتتأمل فلا تجد سببًا لذلك إلا السبب الصوتي، وما فيه من ائتلاف الحروف وعدمه .

إنَّ اتخاذ الخليل ومن جاء بعده لهذين الأساسين هو الذي نبّه علماء اللغة – فيما يغلب على الظن – إلى وضع ضوابط صوتيّة وغير صوتيّة لمعرفة المهمل والمستعمل من المواد .

أمّا علاقة الأساس التقليبي بأساس الأبنية فيتمثل في أنَّ اجتماعهما يؤدي إلى نتيجة وهدف كان يسعى إليه الخليل ومن تبعه، وهو الحصر والإحصاء لمواد اللغة، فالألفاظ اللغوية والكلمات لا تخرج عن حروف المعجم من حيث تكونها، ولا تخرج عن أن تكون حروفها الأصول المفيدة للمعنى الأساسي الأصيل اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة، فإذا طُبِّق على هذه الأبنية أساس التقليب تمكّنا من حصر موادّ اللغة ومعرفة ما استعمل منها وما أهمل، ولا يمكن الاستغناء بأحدهما للوصول إلى هذا الهدف، وهذه علاقة وثيقة بين هذين الأساسين.

المبحث الرابع :الأساس الصرفي (اعتماد المعجم على الجذر)

اعتمدت معاجم التقاليب – وتبعها بقية المعاجم – على جعل الجذر، الذي هو المادّة مجردة عن الحركات والزوائد، هو الأصل في تبويب هذه المعاجم، ويدخل تحته كلُّ الألفاظ التي تشترك في الأصل الواحد، مهما اختلفت صيغها وأشكالها، فالعلاقة التي تربط متفرقات المادّة الواحدة، هي علاقة الجذر، وهذه العلاقة علاقة صرفية .

ولا شك أن اختيار المعجميين للجذر ليكون التبويب على حسبه، يُمثِّل خاصيّة مميّزة للمعاجم العربية؛ لأنَّه يتفق وطبيعة اللغة العربية، بحيث لا يمكن التخلي عن هذا الأساس في عمل المعجم، ومما يدّل على ذلك، أنَّ المعاجم المتأخرة، قد تركت الأسس الثلاثة : الصوتي، والأبنية، والتقليبي، لكنَّها لم تستطع التخلي عن أساس الجذر .

(الأسس الصرفية في النظام)

أولاً : الأصالة والزيادة :

يقوم نظام المعجم على اعتبار الأصول دون الزوائد في التبويب، فمن يبحث عن لفظ من الألفاظ يجب عليه معرفة الأصلي من الزائد، ليتمكن من الوصول إلى مبتغاه، وقد استدل الخليل ومن تبعه من المعجميين على معرفة الأصلي من الزائد بأدلة، بنوا على أساسها معاجمهم، وأفاد منها الصرفيون من بعدهم . ومن هذه الأدلة :

(١) – الاشتقاق :

(٢) : عدم النَّظير :

وهو أن لا يدل الاشتقاق على زيادة الحرف المشتبه في زيادته، ويكون الحكم بأصالته يؤدي إلى أن يكون على وزن لا نظير له في الأصول، فيعرف بذلك أنَّه زائد .

(٣) غلبة الزيادة :

وهو أن يكون الحرف قد كثر وقوعه زائدًا في موضع ما فيما عُرِفَ له اشتقاق أو تصريف، ويقلّ وجوده أصليًّا فيه، فينبغي أن يجعل زائدًا فيما لم يعرف له اشتقاق، حملاً للقليل على الأكثر .

ثانيًا : ردّ الألفاظ إلى أُصولها :

من الأسس الصرفية التي يقوم عليها نظام التقاليب، وغيره من الأنظمة ردّ الألفاظ إلى أصولها، ليُحْتكم إلى ذلك في التبويب، فاللفظة إذا حذف منها حرف أصليّ، فإنَّه يُعَدُّ كالموجود عند التبويب، نحو : (دم) فإنَّها لا توضع في الثنائي ؛ لإنَّها تُرَدُّ إلى أصلها الثلاثي (دمي) فتوضع في الثلاثي المعتل من حرف الدّال مع الميم، وكذلك لو أبدل حرف من حرف أصليّ، فإنَّه يُعاد إلى الأصل بردّ المبدل، وهكذا ..

الفصل الثاني : اتجاهات التصنيف في نظام التقاليب :

وفيه دراسة مفصلة لهذه الاتجاهات، وقد شملت مناهج معاجم التقاليب وطرق ترتيبها وما تميّز به كل معجم وما قام به من تغيير على أصل النظام .

المبحث الأول : أصل النظام من خلال كتاب العين .

المبحث الثاني : اتجاه التغيير الجذري في أسس النظام : ويمثله كتاب (جمهرة اللغة) لأبي بكر بن دريد ت ٣٢١هـ

المبحث الثالث : معاجم النِّظام الجامعة

ويُقصد بالمعاجم الجامعة تلك المعاجم التي كان هَمُّ أصحابها جمع عامّة ألفاظ اللغة، دون انتقاء أو اقتصار على ألفاظ بعينها، فكلّ ما صحّ عن العرب يُثْبِتُه المعجميّ في معجمه، ولا يدخل ضمن المعاجم الجامعة ماكان اختصاراً أو تهذيباً أو إكمالاً لمعجم سابق، وهذه المعاجم هي :

١. **البارع لأبي علي القالي ت ٣٥٦ هـ .**
٢. **تهذيب اللغة للأزهري ت ٣٧٠ هـ .**
٣. **المحيط للصاحب بن عباد ت ٣٨٥ هـ .**
٤. **المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ت ٤٥٨ هـ .**

المبحث الرابع : اتجاه الاستدراك والتنقيح :

ويمكن تقسيم هذا الاتجاه إلى خمسة أقسام :

١. **الاستدراك والتنقيح لكتاب العين .**
٢. **الاستدراك والتنقيح لكتاب الجمهرة .**
٣. **الاستدراك والتنقيح لكتاب البارع .**
٤. **الاستدراك والتنقيح لتهذيب اللغة .**
٥. **الاستدراك والتنقيح لكتاب المحكم .**

المبحث الخامس : نظام التقاليب الناقص : ويمثله كتابان :

١* غريب الحديث للحربي ت ٢٨٥ هـ .

٢* قيد الأوابد لإسماعيل الربعي ت ٤٨٠ هـ .

الفصل الثالث : أثر نظام التقاليب في بيان المهمل والمستعمل :

المبحث الأول : المهمل والمستعمل من لغة العرب .

المهمل : كلُّ ما لم يستعمله العرب من موادّ أو مقلوبات، أو هو ما أجمع علماء العربية على إهماله وأنّ العرب لم تستعمله، وهذا يُخْرِجُ ما حَكى استعماله بعض اللغويين دون بعض، إذ لو حكاه واحد من علماء اللغة لم يُعدّ مهملاً ؛ لاحتمال أنْ يكون قد بلغه شيء لم يبلغ غيره ويشمل المهمل ما أُهْمِل من الموادّ وما أُهمل من التقاليب، والمقصود بما أُهمل من الموادّ : أنْ يُهمل الباب كاملاً بجميع تقاليبه، كباب العين والهاء والغين فهذه مادّة مهملة بجميع تقاليبها، والمقصود بما أهمل من التقاليب أن يكون في الباب مقلوبات مستعملة ومقلوبات مهملة، كباب الحاء والضاد والباء مستعمل منه (حضب) و (حبض) و (ضبح)، وأُهْمِل (ضحب) و (بحض) و (بضح).

وأما المستعمل فيقابل المهمل، وهو ما استُعْمِل من كلام العرب، أو هو ما حكى اللغويون أو بعضهم استعمال العرب له .

وأول ما ظهرت قضيّة المهمل والمستعمل كانت على يد الخليل رائد نظام التقاليب، إذ إنّ اعتماده الأساس التقليبي في نظام معجمه هو الذي قاده إلى ذلك، إذ يُحَتِّم هذا الأساس إظهار جميع الصور الممكنة للموادّ، وكان ذلك ناتجاً عن الرَّغبة في حصر جميع موادّ اللغة، فهي إذاً " فكرة نظرية رياضيّة لتصوّر طاقات النظام المعجمي للغة

وكما أنّ النظام سببٌ في بيان المهمل والمستعمل فإنّه قد نبّه إلى البحث عن أسباب الإهمال، خاصة وأنه اتخذ الأساس الصوتي إلى جانب الأساس التقليبي،كما أنه حدا ببعض علماء اللغة إلى حساب موادّها، مستعملها ومهملها، ثنائّيها وثلاثّيها ورباعيّها وخماسيّها، بهدف الوصول إلى إحصاءات تُبَيِّن نسبة المستعمل ونسبة المهمل في كلام العرب،كما تُبَيِّن أكثر الأبنية استعمالاً وأكثرها إهمالاً .

المبحث الثاني : أسباب الإهمال

مما لا شك فيه أنّ النظام بأسسه المختلفة – صوتيّة وبنائيّة وتقليبيّة – أسهم إسهاماً كبيراً في تنبيه اللغويين إلى أهم أسباب الإهمال، التي تعود كلُّها إلى الاستخفاف، كما قرّره ابن جني بقوله : " فأعلق يدك بما ذكرناه من أنّ سبب إهمال ما أُهمل إنما هو لضرب من ضروب الاستخفاف " وهذا سبب عام يجمع الأسباب كلها، ومن أهمها :–

(١) تقارب الحروف في المخارج :

وقد وضع أرباب نظام التقاليب أيديهم على هذا السبب بذكر الحروف التي لا يأتلف بعضها مع بعض، ونصّوا على أنّ ذلك هو سبب الإهمال، ومن ذلك:

– قول الخليل : " إنّ العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما "

– وقوله : " إنّ العين مع هذه الحروف : الغين والهاء والحاء والخاء مهملات "، ومقصوده: مهملات في أبواب الثنائي .

– وقوله : " الهاء والحاء لا تأتلفان في كلمة واحدةٍ أصلية الحروف ؛ لقرب مخرجيهما في الحلق، ولكنهما يجتمعان من كلمتين، لكل واحدة منهما معنىً على حدة " .

إن كون تقارب الحروف في المخارج سبباً للإهمال لا يعني أنّ كلّ الحروف المتقاربة صوتياً تهمل معها الكلمات، أو أن الحروف المتباعدة تستعمل معها الكلمات، بل هناك حروف متقاربة في المخارج قد ائتلفت، وحروف متباعدة لم تأتلف، ومثال الأول : حرف الشين فقد ائتلف مع الجيم وهما من مخرج واحد كما ائتلف مع القاف والكاف وهو قريب منهما في المخرج، ومثال الثاني : حرف الجيم مع التاء والظاء فإنها لم تأتلف معهما مع بعدها عنهما في المخرج .

(٢) طول اللفظ :

السبب الثاني من أسباب الإهمال طول الكلمة، فالثلاثي أكثر الأبنية استعمالاً، فإذا طالت الكلمة فأصبحت رباعيّة ثَقُلَت فكثر فيها المهمل وقلّ المستعمل، فإذا أصبحت خماسيّة ازدادت ثِقلاً وصار أكثرها مهملاً، وهذا السبب يلحظه المطالع لأبواب الرّباعي والخماسي من معاجم التقاليب، ذلك لاتخاذهم أساس الأبنية والأساس التقليبي .

المبحث الثالث : طرق معاجم التقاليب في بيان المهمل والمستعمل :

إنّ اعتماد معاجم التقاليب على الأساس التقليبي بغية الحصر أدى إلى انقسام الألفاظ إلى مهمل ومستعمل، وقد تنوعت طرق هذه المعاجم في بيانهما، فمنها الذي يُقدِّم بين يدي أبواب الثنائي والثلاثي ما استعمل وما أهمل من المقلوبات في هذا الباب، ثم يشرع في تفسير ما استُعمل من ذلك، ومنها الذي يشرع في تفسير المستعمل دون الإشارة إلى المهمل، ومنها الذي يُنَبِّه إلى الأبواب المهملة، ومنها الذي لا يفعل ذلك، ومنها الذي عني باستدراك المواد والمقلوبات التي أهملت عند من تقدَّمه، ومنها الذي لا يعنى بذلك .

المبحث الرابع : ما أُهْمِل في معاجم التقاليب

ما أهمل في معاجم التقاليب ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما أجمعت المعاجم على إهماله، وهذا هو المهمل على الحقيقة، وهو كثير، ولسنا بحاجة إلى ذكر أمثلة على ذلك .

القسم الثاني : ما أهملته المعاجم المتقدمة، وأوردته مستعملاً المعاجم المتأخرة، كأن يكون مهملاً في العين أو البارع، ومستعملاً في المحيط أو المحكم، وهو أمر طبيعي، إذ إنّ كلَّ لغويٍّ يؤلِّف معجماً حريصٌ على جمع ما تفرق عند سابقيه، فيجمع ما لم يجمعوا لتأخره عنهم، وأمثلة ذلك كثيرة تُبَيِّنها تلك الاستدراكات على كتاب العين التي بثها الأزهريّ في التهذيب، والزُّبيديّ في مختصر العين، وابن عبّاد في المحيط

القسم الثالث : ماذُكر مستعملاً في المعاجم المتقدِّمة، وأهملته المعاجم المتأخرة، كأن يكون في العين مستعملاً وفي المحكم مهملاً، أو يكون في الجمهرة مستعملاً وفي التهذيب مهملاً

الفصل الرابع : علاقة نظام التقاليب ببعض الظواهر اللغوية :

المبحث الأول : علاقته بالاشتقاق الكبير.

الاشتقاق الكبير عبارة عن ارتباط مطلق، غير مقيّد بترتيب، بين مجموعات ثلاثية صوتيه ترجع تقاليبها الستة وما يتصرّف من كل منها إلى مدلول واحد مهما يتغاير ترتيبها الصوتي، وأول من عني به وسماه الاشتقاق الأكبر أبو الفتح ابن جني في كتابه الخصائص .

ومن خلال النظر في تعريف الاشتقاق الكبير، وفي الأساس التقليبي للنظام يمكن القول : إنّ العلاقة وثيقة بين الأمرين، إذ يعتمد الاشتقاق الكبير على النظر في تقليب المادة وما يجمع بينها من معنى عام، ولذلك ذهب د . مهدي المخزرمي في كتابه عبقريّ من البصرة ص ٥٦، ٥٧ إلى أنه " ليست فكرة الاشتقاق الكبير القائم على أساس التقاليب المختلفة للكلمة إلا تطبيقاً للفكرة التي أجملها الخليل، وهي تشير إلى أنّ دلالة اللفظ على معناه إنما تقوم على ما للأصوات من دلالة وحكاية للمسموع من أصوات الطبيعة والإنسان والحيوان، لأن فكرة التقاليب تنتهي بنا إلى اشتراكها في المعنى العام، ولم تشترك في المعنى العام إلا لاشتراكها في الأصوات التي تتألف منها، بقطع النظر عن ترتيبها، فدلالة (ك ل م)و(ك م ل) و (ل ك م)

و (م ك ل) و (م ل ك) على معنى عام مشترك، وهو القوة والشدة، لم تكن لتكون لولا اشتراك هذه التقليبات في الكاف واللام والميم " .

وقد أورد ابن جني أمثلة تؤيّد نظريته، لن نقف عندها طويلاً، وإنما سنحاول الوقوف عند بعض الأمثلة التي تصلح لهذه النظرية، ممّا قد يلحظه المرء عندما يقرأ في بعض معاجم نظام التقاليب، مما يدل على وجود علاقة بين النظام ونظرية الاشتقاق الكبير .

فمن الأمثلة التي ذكرها ابن جني : (ق و ل) التي تدل بتقلباتها على الخفوف والحركة، و (ك ل م) التي تدل بتقلباتها على القوة والشدة، و (ج ب ر) التي تدل أيضاً على القوة والشدة بجميع تقليباتها، و (ق س و) التي تدل بتقلباتها على القوة والاجتماع، و (س م ل) والتي جاء المعنى الجامع لها الإصحاب والملاينة، و (ن د ف) التي تئول تراكيبها الستة إلى معنى الضَّعف والقِلَّة.

ومن الأمثلة – مما لم يذكره ابن جني – (باب العين والسين وحرف العلة [ي، و] فالناظر في هذا الباب من كتاب العين يجد فيه معنى جامعاً لجميع تقلباته يدل على السير والحركة ومن ذلك قول الخليل : " السعي : عَــدْوٌ ليس بشديــدٍ، وكلُّ عملٍ من خيرٍ أو شرٍ فهو السَّعْي ... ".

و " السَّيْع : الــماء الجاري على وجــه الأرض، تقول : قد انساع إذا جرى وانساع الجَمَدُ إذا ذاب وسال ... " .

و " العَوْس والعَوَسان : الطَّوَفان بالليل، والذئب يعوس : يطلب شيئاً يأكله ... " .

و " العَيَسُ : عَسْبُ الجمل أي : ضِرابُه " .

و " عسا الشيخ يَعْسو عَسْوَةً، و عَسِيَ يعسَى عسًى " إذا كَبِرَ ... و عَسِيَ النباتُ يعسَى عسًى، إذا غَلُظ ... " .

و " سيْرٌ وَسِيعٌ ووَساعٌ ... " .

" والمواعَسةُ : ضربٌ من سير الإبل في السرعة، يقولون : تَوَاعَسْنَ بالأعناق، إذا سارت ومَدَّت أعناقها في سعة الخطو ... " .

" والساعة : تُصَغَّر سويعة، والساعة : القيامة " .

فإذا تأمل الناظر في هذا الباب يجد معنى السير واضحاً دون تكلّف أو تعسُّف . وهذا يدل على العلاقة الوثيقة بين نظام التقاليب والاشتقاق الكبير

المبحث الثاني : علاقة نظام التقاليب بالقلب المكاني

لاشك أنّ الارتباط وثيق بين ظاهرة القلب المكاني ونظام التقاليب، فحين يُذكر النظام يَرِد على الأذهان بصورة مباشرة القلب المكاني، يؤكد هذا أنّ أوضح أسس النظام يقوم على القلب والتقليب، وإن كان لا يقصد به تلك الظاهرة المعروفة عند اللغويين، بيد أنّ النظام سهّل عليهم أمره ونَبَّهَهَم إليه .

ومما يُجلِّي العلاقة بين ظاهرة القلب ونظام التقاليب : أنّ النظام فيه تنبيه إلى بعض المسائل المتعلقة بالقلب المكاني ومنها :

١- كثرة ورود القلب في الرّباعي المضاعف الذي يرد حكايةً للأصوات، فالمتتبّع لأبواب الثنائي من معاجم التقاليب الذي يدخل ضمنها مضاعف الرّباعي يستوقفه كثير من الأمثلة التي حصل فيها قلب مكاني .

٢- عدم وقوع القلب المكاني في الخماسيّ، فالمتأمل في أبواب الخماسي من معاجم التقاليب لا يجد كلمة حصل فيها قلب، وهذا الحكم على الخماسيّ لا يُتَحقق منه إلا من خلال نظام التقاليب الذي اعتمد على أساس الأبنية والأساس التقليبي، فَجَمْع الخماسيّ من كلّ حرف في مكان واحد من المعجم مع اتخاذ التقليب أساساً، هو الذي أظهر أن الخماسي لا يحصل فيه قلب مكاني .

المبحث الثالث : علاقة النظام بالإبدال اللُّغَوِيّ :

الإبدال اللُّغويّ : إقامة حرف مكان حرفٍ في موضعه ؛ لتقارب بينها في المخرج، أو اتفاق الكلمتين في جميع الحروف عدا واحد مع تناسب المعنى بين اللفظين .

وذهب جماعة من اللُّغويِّين إلى أنّ الإبدال لا يُحكم به ما لم يُسْتعمل اللفظان في لغة قبيلة واحدة، ويتفقان في المعنى، ولا يتصرّف اللفظ الذي جرى فيه الإبدال تصرّفاً كاملاً، مع تقارب

الحرفين في المخرج والصِّفة، وممّن ذهب إلى ذلك أبو عليّ الفارسيّ، وابن جني، وتبعهما ابن سيده،وهو ظاهر ما ذهب إليه ابن مالك.

ولا شك أنّ بين نظام التقاليب والإبدال اللغوي علاقة ظاهرة لمن تأمّلها، وبيان ذلك من وجوه :

الوجه الأول : أن ترتيب النظام يقوم على الترتيب حسب المخارج . والإبدال يُشترط فيه وجود تجانس أو تقارب في المخارج بين الحرف المبدل والحرف المبدل منه، ولأجل ذلك فإنّ النظام يصبح وسيلة لمعرفة ما وقع فيه إبدال من الألفاظ، حيث يأتي كلٌّ لفظين يُظَنُّ وقوع إبدال بينهما في موضعين متقاربين من المعجم غالباً، فيَسْهُل بذلك معرفة ما وقع فيه إبدالٌ .

الوجه الثاني : أنّ المتأمل في معاجم التقاليب يلحظ فيها اهتماماً بالغاً بمسائل الإبدال ؛ ذلك لأنّ أصحابها يعيشون مع مخارج الحروف في كلّ مادة من موادّ المعجم، فهم ينظرون إلى كلّ مادة نظرة صوتية، ليُعيدوا ترتيبها حسب المخارج، وليتمكنوا من وضعها في بابها اللائق بها حسب الترتيب، مما يجعل اهتمامهم بما وقع فيه إبدالٌ كبيراً، ومن الأمثلة على ذلك اهتمام الإمام الأزهري بهذا الأمر، فقد أشار في مواضع كثيرة إلى بعض مسائل الإبدال — الذي سمّاه تعاقباً

الوجه الثالث : أنّ النظام — بسبب اتباعه الأساس الصوتي والتقليبي — جاء وسيلة لاستنباط قواعد إبداليّة تجمع ألفاظاً عدة، فالمعجمي من أصحاب نظام التقاليب حين يعالج مادة من المواد بجميع تقاليبها، يقف على بعض هذه القواعد، إذ يتبيّن له أنّ ثمة حرفاً إذا جاور حرفاً معيّناً فإنّ العرب تُبْدِل ذلك الحرف بحرف مُقارب له في المخرج والصّفة

الوجه الرابع : أنّ الإبدال يحتوي على أصل وفرع، ولأنّ النظام يعرضهما متجاورين بسبب اتخاذ الأساس الصوتي ؛فإنّه يصبح وسيلة لمعرفة الأصل من الفرع في الإبدال، إذ يتمكّن الباحث حين ينظر إلى اللفظين فيجد أحدهما أقلَّ تصرُّفاً من الآخر من الحكم على الأول بأنّه الفرع، إذ الأصل أكثر تصرُّفاً

الفصل الخامس : مزايا النظام والمآخذ عليه :

المبحث الأول : مزايا النظام :

أولاً : حصر موادّ اللغة :

حينما أراد الخليل وضع المعجم فكّر أولّ ما فكّر في حصر موادّ اللغة وعندما جعل هدفه حصر موادّ اللغة بدأ يفكر في طريقة تمكّنه من ذلك، فاهتدى إلى الأساسين، أساس الأبنية والأساس التقليبي، إذ إنّ الإجراء الحصري لا يتحقق إلا باجتماع هذين الأساسين، وقد وفق الخليل – عليه رحمة الله – إلى ذلك، فقد جمعها بطريقة منطقية رياضية، حيث لا حظ أنّ الكلمة العربية قد تكون ثنائية، وقد تكون ثلاثيّة، وقد تكون رباعيّة، وقد تكون خماسيّة .وفي كل حالة إذا أمكن تبديل حروف الكلمة إلى جميع احتمالاتها (بالانتقال من حرف هجائي إلى الذي يليه) وأمكن تقليب أماكن هذه الحروف إلى جميع أوجهها الممكنة يكون الحاصل معجمًا يضمّ جميع كلمات اللغة من الناحية النظريّة .

ثانيًا : إدراك بعض القواعد الصَّوتيّة لبنية الكلمة العربية :

إنّ اعتماد معاجم هذا النظام على الأسس التي مرّ الحديث عنها في الفصل الأول، وبخاصة الأساس الصوتيّ والأساس التقليبي، أدّى إلى ظهور بعض القواعد الصَّوتيّة التي امتازت بها بنية الكلمة العربية، أفاد منها علماء اللغة وخصوها بالذكر في مؤلفاتهم، كابن جني الّذي خصّص فصلاً في آخر كتابه " سر صناعة الإعراب " تحدث فيه عن مذهب العرب في مزج الحروف بعضها ببعض، وما يجوز من ذلك، وما يمتنع، وما يحسن، وما يقبح، وما يصح .

والمتأمل في بعض هذه القواعد والضوابط الصّوتيّة، التي تؤثر في بنية الكلمة، مما استنبطه أصحاب معاجم التقاليب وفي مقدمتهم الخليل بن أحمد – رحمه الله –، يتأكد لديه أنَّ هذه القواعد لم تكن لتظهر بوضوح على أيدي هؤلاء العلماء، لولا اتباعهم لنظام التقاليب بأسسه المختلفة .

ومن هذه القواعد أنَّ الحروف إذا تقاربت مخارجها فلا يكون ائتلافها إلا قليلاً .

ومن القواعد الصّوتيّة التي كان للنظام فضل استنباطها ما قرّره الخليل في مقدمته عن حروف الذّلاقة (ر . ل . ن . ف . ب . م) وأنّها لا تخلو منها أو من أحدها الكلمة الرّباعيّة أو الخماسيّة ومن هذه القواعد أيضًا أنَّ مضاعف الرّباعيّ بناءٌ يستحسنه العرب، للدلالة على حكاية أصوات الأشياء أو حركاتها.

ثالثًا : معرفة بعض قواعد المعرّب والدّخيل :

عقد الجواليقي صاحب كتاب : " المعرّب " في مقدمته بابًا لبعض هذه القواعد ومنها :

– قوله : " لم تجتمع الجيم والقاف في كلمة عربيّة . فمتى جاءتا في كلمة فاعلم أنّها معرّبة".

إنَّ هذه القاعدة لا يمكن الحكم بها إلا بعد استقراء ونظر دقيق، وهذا الأمر يتحقق منه من خلال نظام التقاليب، حيث إنَّ من أهم أهدافه الحصر، ولذلك نجد الخليل يقول : " القاف والكاف لا يأتلفان، والجيم لا تأتلف معهما في شيء من الحروف إلا في أحرف معرّبة " ومَثَّل على ذلك بـــ:" (جِلَّق، وَجوْسَق، والجُوالق والقَبْج)، وقد حكم الخليل بهذا ؛ لأنَّه نظر إلى باب القاف والجيم، وحصر كلَّ الألفاظ التي يجتمع فيها هذان الحرفان، وذلك باتِّباعه للأساس التَّقليبي فوجدها كلَّها كلمات معرّبة، وبذلك استطاع أنْ يحكم على اجتماع هذين الحرفين في كلمة بأنَّها معرّبة، واستخلص هذه القاعدة، ومن هنا تَتَّضح ميزة هذا النِّظام الذي دلّ على مثل هذه القواعد .

رابعًا : معرفة الأبنية المجرَّدة والمزيدة وحصرها :

إنَّ مما امتاز به نظام التقاليب كونه يقود – في بعض أسسه – إلى التعرف على الأبنية الثنائية والثلاثة والرباعيّة والخماسيّة، المجرّدة والمزيدة، التي أفرد لها الصرفيّون كتبًا وأبوابًا، لبيانها وحصرها.

وإذا عرفنا أنَّ الأساس الثاني من أسس النظام هو أساس الأبنية، تبيّن أنَّ هذا الأساس يوصل إلى معرفة وحصر الأبنية الصّرفيّة فالفصل بين الثُّنائي والّثلاثي والرّباعي والخماسي، وجمعُ أبنية كلٍّ منها في موضع واحد، فالأبنية الثّلاثيّة مثلاً تجمع في موضع واحد لا تختلط بأبنية الرّباعي، أمرٌ يسهل معرفة أوزان هذه الأبنية وحصرها، وحصر الألفاظ تحت كلّ بناء .

ولَئن كانت معرفة الأبنية تظهر في هذه المعاجم بجلاء ووضوح، فإنَّها أكثر وضوحًا في كتاب الجمهرة لابن دريد، ذلك لأنَّ معاجم التقاليب سوى الجمهرة جاءت مبنية على الحروف، والأبنية تقسيمٌ داخل كلّ حرف، فتفرقت فيها أبواب الأبنية، أمَّا الجمهرة فإنَّه مبنيٌّ على الأبنية : الثنائي، فالثلاثي، فالرّباعي، فالخماسي، والحروف داخلة تحت الأبنية، ولذلك جاءت أبنية الثنائي مجتمعة في موضع واحد وهي التي بدأ بها المعجم، وقسمها إلى ثلاثة أقسام : (باب الثّنائي الصحيح) وفيه الثنائي الذي صورته على حرفين، نحو : أبّ وبتَّ، ففي هذا القسم كلّ ثنائي من هذا النّوع مهما اختلفت الحروف، والقسم الثّاني جعله لمضاعف الرّباعي نحو : بثبث وجعجع، فكلّ هذا النّوع مجتمع في هذا القسم، والقسم الثالث جعله للثنائي المعتل . وعمل ابن

دريد هذا يسّهل معرفة الأبنية، فمن يبحث عن بناءٍ ثنائي فإنَّه لا يكاد يخرج عن هذا الباب . وهكذا فعل بالثلاثي والرّباعي.

المبحث الثاني : المآخذ على نظام التقاليب

أولاً : صعوبة البحث فيه :

يكاد يُجمع جميع من تحدث عن نظام التقاليب على أنّ أعظم ما يؤخذ على معاجم هذا النظام صعوبة البحث فيها، ومشقة الاهتداء إلى اللفظ المراد، واستنفاد الوقت الطويل من الباحث ، فلا يمكن أن يصل إلى الكلمة إلا بعد معرفة تامة بطريقة ونظام هذه الكتب، كما يحتاج إلى إعمال فكر وتأمل لمعرفة المكان الذي توجد فيه الكلمة

فمن يطلب لفظة في هذه المعاجم يحتاج أولاً إلى إعادة لترتيب حروف هذه اللفظة وفق الترتيب الصوتي، ويتطلب منه ذلك معرفة بمخارج الحروف وترتيبها صوتياً، وهذا فيه صعوبة، لا يمكن تجاوزها إلا بحفظ هذا الترتيب أو جعله أمامه أثناء البحث، فإعادة الترتيب أمر ضروري حتى لو أدى إلى ظهور لفظة مهملة غير مستعملة، ثم يُحدِّدُ بابَ الكلمة من خلال الحرف الأول، يلي ذلك تحديد نوع الكلمة من حيث عدد حروفها : أهي ثنائية أم ثلاثية أم رباعية .. ثم يحدد الحرف الثاني ليتمّ البحث ويتوصّل إلى اللفظة المرادة .

ثانياً : الاضطراب والخلط في الأبواب :

وقد تنوعت مظاهر ذلك الاضطراب، ومن تلك المظاهر :-

١- الاضطراب بوضع ألفاظ في غير أبوابها : ومن ذلك :

أ - وَضْعُ ألفاظ ثلاثيّةٍ في أبواب الرُّباعي، ويظهر هذا جلياً في جمهرة ابن دريد، فقد ضمّن أبوابَ الرّباعي ألفاظاً ثلاثية كثيرة، بل قد يُدْخِل باباً كلَّ ألفاظه ثلاثية في الرَّباعي، ولا يعني ذلك أنّه لا يذكر هذه الألفاظ في أبواب الثلاثي، بل إنه يكررها هنا وهناك، وأحياناً يُصَرِّح بثلاثية بعض هذه الألفاظ، مما يدلّ على الخلط والاضطراب .

وأما كتاب العين فقد وقع فيه شيء من ذلك يسير، إذ ذكر في أبواب الرباعيّ ألفاظاً ثلاثية مزيدة بأحد أحرف الزيادة، مما يُظنّ أن الخليل عدّه أصلياً، وذلك نحو : السَّرَنْدى، والسَّبَنْدى، والسَّبَنْتى، فهي ألفاظ ثلاثية، لأنّ الألف زائدة للإلحاق، والنون وقعت ثالثة ساكنة في اسم على خمسة أحرف فهي زائدة، وهذا هو رأي الخليل نفسه .

ب – وضع ألفاظ رباعية في أبواب الثلاثي : وهو أقل من سابقه لوضوح الرّباعي وأنه ما اجتمع فيه أربعة أحرف أصول مما ليس من أحرف الزيادة، ولقلّته لم تأت ألفاظ رباعيّة في أبواب الثلاثي إلا ما ورد عند الخليل مما سمّاه بالحكاية المؤلّفة، وهي : ما كان الحرف الأول من صدرها موافقاً للحرف الأول من عجزها مع اختلاف الثاني منهما نحو : الدهدقة والزهزقة والدهدعة والقهقب وغيرها، فهذه الألفاظ نصّ الخليل على أنها رباعيّة ، لكنّه أوردها في أبواب الثلاثي، وتبعه في ذلك الصاحب بن عبّاد في المحيط، أما بقية المعاجم فقد نَقَلت هذه الألفاظ إلى أبواب الرّباعي وتخلّصت من هذا النوع من الاضطراب .

ج – وضع ألفاظ معتلة في أبواب الصحيح : وقد وقع ذلك في العين والجمهرة وغيرهما، وقد يكون بسبب اشتمال الكلمة على حرف علّة وحرف من حروف الزيادة الأخرى – غير حروف العلة _ فَيَعدُّ صاحبُ المعجم حرف العلة زائداً والحرف الآخر أصلياً، ثم يتبيّن بالاشتقاق أنّ حرف العلّة أصليّ، والثاني زائدٌ، فحقُّه أن يكون في المعتلّ لا في الصحيح .

د – وضع ألفاظ صحيحة في أبواب المعتل : والوقوع في هذا النوع من الاضطراب أقلّ من سابقه، لوضوح الصحيح وقلّة التباسه بالمعتل ومما يمكن إدراجه في هذا النوع من الاضطراب : إدخال المهموز في أبواب المعتل . فاللفظ المهموز من أقسام الصحيح، فوضعه مع المعتل يعدّ من وضع الصحيح في أبواب المعتل . وكلُّ معاجم النظام قامت على ذلك بدءاً بكتاب العين وانتهاءً بالمحكم لابن سيده، وإن كان الزُّبيديّ وابن سيده قد فصلا بين المهموز والمعتل بالياء والمعتل بالواو . لكنهما وضعاها بهذا الفصل والتقسيم في باب الثلاثي المعتل .

ولم يكن صنعهم هذا دليلاً على أنهم يعدّون الهمزة من حروف العلّة، فلم يكونوا كذلك وهم من علماء الصرف والأصوات، وإنّما صنعوا ذلك لأنهم بصدد صناعة معاجم لغويّة تدخل فيها دراسة أصوات اللغة من حيث تَرَكُّبُ بعضها مع بعض، لا من حيث إفرادها، ولذلك فالهمزة حين تتمّ دراستها منفردة دون تركيب فهي حرف صحيح لا علاقة له بالعلّة، وحين تتم دراستها متركبة مع غيرها فإنها كثيراً ما تتعرض للتغيير والتبديل والتليين والتسهيل، فتقترب كثيراً من حروف العلة . فهذا هو السبب في إدخال المهموز في أبواب المعتل .

٢- الخلط في الأبواب :

وهو مظهر من مظاهر الاضطراب وُجِد كثيراً في معاجم النظام، وقد تنوعت صور هذا الخلط، ومن ذلك :-

أ – الخلط بين الرباعي والخماسي .

ب – خلط المهموز بالمعتل .

ج – الخلط بين الواويّ واليائيّ .

٣ – التقديم والتأخير في الأبواب الفرعية :

جاء التبويب الفرعي داخل الأبواب الرئيسية منتظماً ومتناسقاً مع الترتيب العام للنظام، ولم يحدث تقديم وتأخير في هذه الأبواب إلا قليلاً، يحتمل أن يكون سهواً ويحتمل أنْ يكون من عمل النُّساخ، ومن الأمثلة على ذلك :-

تقديم (باب التاء والثاء والنون) على (باب التاء والثاء واللام) من كتاب العين ، وكان يجب العكس ؛ لأنّ اللام مقدّمة في الترتيب على النون، وقد أصلح ذلك الزُّبيديّ في المختصر، ويمكن أن يكون ذلك من فعل النُّساخ، إذ إنّ البابين متجاوران .

٤- الاستطراد في تفسير ألفاظ في أثناء تفسير ألفاظ أخرى :

وهذا من الاضطراب الذي وقع في الجمهرة لابن دريد، حيث كان يبدأ في تفسير الكلمة فيستطرد في ذلك ويستشهد عليها ببيت من الشعر، ثم يأتي إلى الكلمة في البيت، فيفسّرها و لا يكتفي بذلك، بل يستطرد في تفسيرها والاحتجاج لها ببيت أو بيتين .

ثالثاً : طول الأبواب الأولى وقِصَر الأبواب المتأخرة :

جاءت الأبواب الأولى في معاجم التقاليب، وخاصة من اتبع الترتيب الصوتي، طويلةً جداً، ويقلّ ذلك الطُّول في أواسط الأبواب، أما الأبواب المتأخرة فقد جاءت قصيرة جداً، وهذا يعني أنّ الأبواب ليس بينها تناسق من حيث الطول والقِصَر . ويعود ذلك إلى اتباع أساس التقليبات، فحين تَرِدُ اللفظة في الأبواب الأولى تَرِدُ معها جميع مقلوباتها، ولن يتكرّر ذكرها في الأبواب المتاخرة، فباب العين – وهو أوّل الأبواب – يَرِدُ فيه كلُّ لفظة فيها حرف العين بغض النظر عن موقع الحرف في الكلمة، ومعنى ذلك أنّ أيّ لفظة من كلام العرب فيها عينٌ فلن تخرج عن هذا الباب، ولذلك جاء هذا البابُ أطولَ الأبواب على الإطلاق . ويلي بابَ العين بابُ

الحاء إذ يرد فيه كلُّ كلمة فيها حرف الحاء – باستثناء ما فيه حرف العين – لو جاز اجتماعهما في كلمة – لأنها سترد في الباب الذي قبله – ولذلك سيكون هذا الباب طويلاً كسابقة . يلي ذلك بابُ الهاء وسيرد فيه كلُّ كلمة فيها هاء، باستثناء ما فيه عين أو حاء ؛ لأنه سيرد في البابين السابقين، وبذلك ستقلُّ موادّ هذا الباب عن سابقيه، ولكنه يبقى طويلاً . وهكذا كلُّ باب يأتي تَقِلُّ موادُّه عن الباب الذي قبله، وتصغر الأبواب شيئاً فشيئاً، حتى يصل إلى باب اللام الذي لن يرد فيه إلا ما اجتمع فيه اللام مع واحد من هذه الحروف أو اثنين (وهي النون والفاء والباء والميم والهمزة والواو والياء) أما ما اجتمع فيه اللام مع أحد الحروف الباقية، فلن يرد في هذا الباب، لورودها متقدمة في أبوابها السابقة لباب اللام، لأنها أسبق منها مخرجاً . وبعد اللام باب النون وموادّه أقلُّ من مواد اللام للعلة نفسها، وهكذا حتى يصل إلى أبواب المعتل حيث لن يرد فيها أيّ مادة فيها حرف صحيح ؛ لأنها قد مرّ ذكرها في أبوابها المتقدمة، فيتَّضِح من ذلك أن الأبواب المتأخرة أقصر من الأبواب المتقدمة بسبب اتباع الأساس التقليبي .

رابعاً : ادّعاء إهمال بعض التقاليب مع كونها مستعملة :

سبق الحديث عن حصر موادّ اللغة وأنّه من أهم مزايا النظام، وقد تأتّى ذلك بالجمع بين أساس الأبنيةِ والأساس التقليبي، وظهر أنّ من نتائج هذا الحصر معرفةَ التقاليب المهملة والتقاليب المستعملة، وهي مُمَيِّزة عظيمة القدر لم تقع لغير نظام التقاليب، لكنّها لم تخل من نقص أو مأخذ، ذلك لأنّ مُصَنِّفي هذه المعاجم حينما ينصّون على المهمل والمستعمل، فيقولون : هذا التقليب مستعمل وهذا مهمل، يقع منهم الحكم على بعض هذه التقاليب بأنها مهملة وهي عند العرب مستعملة، ولم يكونوا ليقعوا في ذلك بسبب نقص علمهم أو نقص اجتهادهم، وإنما لأنهم لم يسمعوا فيها شيئاً أو لم تُنْقَل إليهم عن طريق الأَثْباتِ .

الفصل السادس : موقف اللغويين من النظام :

المبحث الأول : أثر نظام التقاليب في الأعمال المعجمية .

* أثر النظام في كتابي المجمل والمقاييس لأحمد بن فارس ت **٣٩٥** هـ :

تأثر ابن فارس بنظام التقاليب ومن ملامح تأثره مايلي :

١- تقسيم الكتب حسب الأبنية إلى مضاعف، وثلاثي، وما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف، وهو تقسيم يقرب من تقسيم الخليل، غير أنه جمع الرّباعي والخماسي في باب واحد، وسبب ذلك مذهبه فيهما، وأنهما يرجعان إلى الثلاثي، إذ إنّ أكثرهما منحوت عنده .

٢ - إدخال مضاعف الرباعي ضمن مضاعف الثلاثي، وتسميتهما بالمضاعف والمطابق، وهذا هو ما صنعه الخليل ومن تبعه .

٣- ومن أشد ملامح تأثره بالنظام - وبخاصة الجمهرة - ابتداؤه الباب بالحرف المعقود له مع ما يليه في ترتيب حروف الهجاء، فلا يبتدئ الحرف الثاني بالهمزة ثم الباء في جميع الأبواب، وإنما يبتدئه بالحرف الذي يلي حرف الباب في الترتيب، وهذا تأثر بالنظام ظاهر .

* أثر النظام في كتاب (الأفعال) لابن القوطية :

ويظهر تأثر نظام ابن القوطية بنظام التقاليب في مسألتين هما :

١- الاعتماد في ترتيب الحروف على الترتيب الصَّوتيْ، ولم يجعله صوتياً خالصاً، بل جمع بينه وبين الهجائي بوضع الحروف المتشابهة في الرسم متجاورة، ولم يكن في حاجة إلى هذا الترتيب في معجم خاص بنوع من الأفعال .

٢- تقسيم أبواب الحروف إلى أربعة أقسام : المضاعف، ثم الثلاثي الصحيح، ثم المهموز وبعده المعتل، وهو تقسيم متأثر بتقسيم الخليل لأبواب الثنائي والثلاثي من معجم العين، غير أنّه فصل بين المهموز والمعتل، ولم يخصّ اللفيف بقسم خاصّ .

أثر النظام في كتاب الأفعال لأبي عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي المتوفى بعد ٤٠٠ هـــ ويظهر تأثره بنظام التقاليب في مسألتين هما :

١- ترتيب الحروف على حسب المخارج، وقد خالف شيخه في ترك الجمع بين الترتيب الصوتيّ والترتيب الهجائي، ولم يتخذ ترتيب الخليل، وإنما اتخذ ترتيب سيبويه، وإن كان لم يستطع التخلّص من تأثير ترتيب الخليل في تقديم الخاء على الغين، وفي تأخير الياء ليكون مع الواو في آخر الحروف .

٢- التقسيم حسب الأبنية، الثنائي، ثم الثلاثي الصحيح، ثم المهموز، ثم المعتل .

المبحث الثاني : موقف اللغويين المُتَقَدِّمين من النظام ومعاجمه :

من خلال النظر والتأمل في المواقف التي وقفها المتقدمون من النظام ومعاجمه يتَّضح أنها ذات شقين، شِقٌّ يتمثل في الثناء على هذه المعاجم وعلى مؤلفيها، كما يتمثل في الاعتماد عليها والتأثر بها ومحاولة إكمالها وإتمامها والاستدراك عليها . وشِقٌّ يتمثل في نقدها وبيان المآخذ عليها، وقد يجمع بعضهم في كلامه الشقَّيْنِ جميعاً، فيثني ويمدح، وينقد ويقدح .

فأما الشِّقُّ الأول فيتمثل في الإشادة ببعض معاجم النظام والثناء على مؤلفيها، والتأثر بالنظام وبأسسه أو ببعضها، كما حدث لابن فارس في المجمل والمقاييس، وكما حصل لابن القوطية والسرقسطي في كتابيهما عن الأفعال، كما يتمثل في الاعتماد على بعض معاجم النظام والنقل منها في بيان المعاني وتفسير الألفاظ .

وأما الشِّقُّ الثاني من المواقف التي تتمثل في انتقاد النظام وبيان المآخذ عليه فيتركز في مأخذ واحد، وهو حصول الصعوبة والمشقة في التعامل مع النظام والبحث عن اللفظة فيه، ويُعيده آخذو هذا المأخذ إلى اعتماد النظام على تلك الأسس التي اعتمد عليها، وبخاصة الأساس الصوتي والأساس التقليبي .

المبحث الثالث : موقف اللغويين المحدثين من النظام ومعاجمه :

قام جَمْعٌ من اللُّغويين المحدثين بدراسة معاجم اللغة والعناية بها وفي مقدمتها المعاجم التي تقوم على نظام التقاليب، وقد اشتملت دراساتهم على الوصف المفصل لأنظمة تلك المعاجم وبيان الأسس التي يقوم عليها كل نظام والوقوف على بعض مزاياها وعيوبها، وإن كان كثير منهم تقف دراسته عند الوصف، وطريقة الكشف عن الألفاظ في تلك المعاجم .

وقد حظي نظام التقاليب بقدر وافر من تلك الدراسات التي يتبيّن من خلالها بعض المواقف تجاهه، وقد اتخذت تلك المواقف صوراً عدة، أهمها مايلي:

١- بيان آثار نظام التقاليب وفوائده ومزاياه .

٢- في مقابل البيان للمزايا والفوائد نجد النقد الموجّه لمعاجم النظام بالحديث عن المآخذ والعيوب وفي مقدمتها الصعوبة الناتجة عن اتباع الأسس الأربعة، وإضاعة الوقت في البحث عن اللفظة .

٣- عَقْد المقارنة بين معاجم نظام التقاليب ومعاجم الأنظمة الأخرى، وبخاصة معجم الصحاح للجوهري .

المبحث الرابع :خدمة المعاصرين للنظام :

ويشمل ذلك نوعين

(١) عمل الفهارس :

الفهرس عمل فنيٌّ يقوم به محقق الكتاب أو مُخْرِجه بقصد تقريب مافيه من علم وفوائد، إلى من يرنو إلى الإفادة منه .

ومن نظر في معاجم اللغة وجد أن أصحابها وضعوها لتكون جامعة لمفردات اللغة، وهي كثيرة جداً، يحتاج المستفيد من المعجم مع هذه الكثرة إلى أيسر طريق للوصول إلى اللفظة المرادة، ومما يُيَسّر الوصول إلى الألفاظ عمل الفهارس .

وتزداد الحاجة إلى الفهارس مع معاجم نظام التقاليب لصعوبة ترتيبها واعتمادها على الأساس التقليبي والأساس الصوتي ؛ ولذلك كان لزاماً على كلّ من أراد أن يُخْرِج معجماً من معاجم النظام أن يُتْبعه بفهارس فنيّة، وفي مقدمتها فهرس الألفاظ اللغوية (أو فهرس المواد والمقلوبات)

ومن أشهر الفهارس لمعاجم نظام التقاليب فهرس كتاب الجمهرة وفهرس كتاب تهذيب اللغة.

(٢) إعادة ترتيب معاجم النظام . (خدمة مزعومة)

المقصود بإعادة ترتيبها أن يُعْمَدَ إلى معجم من معاجم نظام التقاليب فيُعاد ترتيب موادّه وفقاً للترتيب الألفبائي الهجائي بحسب الحرف الأول مع مراعاة الحرفين الثاني والثالث . وقد فُعِل مثل ذلك بلسان العرب لابن منظور والقاموس المحيط للفيروزآبادي وغيرهما .

وقد يظن البعض أنّ إعادة ترتيب أنظمة المعاجم إلى النظام المتعارف عليه اليوم يُعدّ خدمةً لهذه المعاجم وتقريباً لها وتيسيراً للاستفادة منها، ولكنها في حقيقة أمرها ليست كذلك، إنها جناية كبيرة على التراث المعجمي : تمسخ وجهه الوضّاء، وتلغي خصائصه القيمة، وتُفْسِد مزاياه العظيمة، إنه عمل لم يقم به القدماء، ولا يرضى به في هذا العصر الحذّاق الأذكياء، إنما يقوم به من لا يقدِّر قيمة هذه المعاجم من ادعياء العلم الضعفاء، أو غيرهم ممن لم يتنبّه إلى خطورة هذا العمل عند العلماء.

ولم يتعرض لإعادة الترتيب من معاجم النظام سوى كتابي العين وتهذيب اللغة، و قد جمع من قام بذلك من المساوئ والمثالب والملحوظات شيئاً كثيراً، لا يقع فيه صغار طلاب العلم فضلاً

عن المحققين من العلماء، مما يدل على أنّ الهمّ في هذا العمل منصبٌّ على أمر آخر غير خدمة هذه المعاجم وتقريبها، كالتكسّب المادي أو طلب الشهرة أو غير ذلك . والله أعلم .

الخاتمة : وقد اشتملت على النتائج والتوصيات :

ومن أبرز هذه النتائج ما يلي :

١. أنّ الخليل بن أحمد مبتكر نظام التقاليب في كتاب العين، لم تكن غايته فيه جمع لغة العرب في كتاب واحد مع تسهيل وتيسير الوصول إلى اللفظة المرادة فحسب، بل كان يهدف باتباعه أسس هذا النظام، الذي اتصف بصعوبة البحث فيه، إلى الوصول إلى فوائد عظيمة القدر، عالية المنزلة، كحصر موادّ اللغة، وبيان المهمل والمستعمل من لغة العرب، وإدراك بعض القواعد الصوتية لبنية الكلمة العربية، ومحاولة تقريب المعاني الكلية لتقاليب المادة الواحدة، وغير ذلك مما ذُكِر في الفصول الثالث والرابع والخامس .

٢. أنّ معاجم التقاليب بعد العين انقسمت في تطبيقها للنظام قسمين :

أ – مقلّد متّبِع لمعجم سابق، ب – ومجتهد منقِّح لبعض أسس النظام .

فالأزهري والصاحب بن عبَّاد التزما منهج الخليل وسارا على طريقته في التبويب والتقسيم، وكان الصاحب أكثر التزاماً بمنهج الخليل من الأزهري . وابن سيده اتبع منهج الزُّبيدي في مختصره الذي لم يتّبِع فيه منهج العين تماماً، وإنما قام بتعديلات على نظامه وتبويبه ؛ ولذلك جاء المختصر والمحكم أقل المعاجم اضطراباً في تطبيق النظام .

أما ابن دريد وأبو عليّ القالي فكلّ واحد منهما سار على منهج خاصّ يشترك مع بقيّة معاجم التقاليب في الأسس العامة والأبواب، وإن كان ابن دريد قام بتغييرات جذريَّة على النظام، فكثر اضطرابه وخلطه للأبواب، وتكراره للموادّ والألفاظ.

٣. أنّ بعض الأعمال المعجمية التي سارت على نظام غير نظام التقاليب تأثرت به في اتباع بعض الأسس التي قام عليها، واستمرّ هذا التأثر إلى العصر الحديث، ومن تلك الأعمال

المتأثرة : معجم المقاييس والمجمل لابن فارس، والأفعال لابن القوطية والسرقسطي، وسر الليال في القلب والإبدال لأحمد فارس الشدياق .

٤. أنّ الخليل بن أحمد لم يكن يهدف باتخاذ طريقة التقليب للمواد إلى إيجاد رابط معنويّ بين تقاليب المادة، الذي سمي بالاشتقاق الكبير، كما فعل ابن جني، وإنما كان يهدف إلى حصر موادّ اللغة . لكن يمكن القول : إن طريقة الخليل في التقليب هي التي أوحت ونبّهت إلى هذا النوع من الاشتقاق .

٥. أنّ هناك تشابهاً كبيراً بين الدوائر العروضية وطريقة التقليب، ولا غرابة في هذا التشابه، إذ مبتكرهمـــا واحد وهو الخليل بن أحمـــد الفراهيدي – رحمه الله –

٦. أنّ للخليل بن أحمد في الأبنية مذهبين : مذهباً صرفيًّا، و مذهباً معجميًّا.

فأما الصرفي فهو الذي بيَّن شيئاً منه في مقدمة العين، وهو المتَّفِق مع ما نقله سيبويه وسار عليه جمهور البصريين من بعده .

وأما المعجمي فهو الذي سار عليه في تقسيم أبواب كتاب العين، ويتمثَّل في إدراجه بعض الأبنية الثلاثية والرباعية صرفياً تحت ما أسماه بالثنائي، وإدراجه بعض أبنية الرباعي في الثلاثي، وبعض أبنيته في الخماسي .

٧. اشْتُهِر عن الخليل أنّه أخّر في الترتيب الهمزة والهاء، وقدّم العين ؛ لأن الهمزة يلحقها النقص والتغيير والحذف، والهاء مهموسة خفية، لكن الدراسة أظهرت – بعد النظر في النصوص المنقولة عنه في مقدمة العين وفي غيرها – أنّه يذهب إلى كون العين والهمزة أقصى في المخرج من الهاء، وأنّ الهاء تليهما في المخرج مع الحاء، وإنما أخّر الهمزة فقط وألحقها بحروف العلة، لما يعتريها من التغيير والحذف والتسهيل، حتى تصبح حروف علّة في النطق، وذلك عند تركُّبها مع غيرها من الحروف .

٨. أنّ نسخ العين متعدِّدة وبينها فروقات كثيرة منذ زمن متقدِّم، ولم يصلنا من تلك النسخ إلا ثلاث نسخٍ قريبة العهد، تعود كلها إلى نسخة متأخرة ناقصة، ولذلك فإن في المعاجم وغيرها نقولات عن العين كثيرة ليس لها ذكر في النسخ التي وصلت إلينا .

٩. لم يعتمد ابن سيده في محكمه على تهذيب اللغة للأزهري، ويظهر أنّه لم يرجع إليه البتة، ويغلب على الظن أن ابن سيده لم يطّلع عليه، ولعل ذلك من الأسباب التي جعلت ابن منظور يجمع بينهما ضمن الكتب الخمسة التي اعتمدها .

هذه أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وليست محصورة فيها ؛ فإن ثمّة نتائج

جزئية وردت مبثوثة في تضاعيف البحث، أما التوصيات التي توصي بها الدراسة فهي ما يلي :

١. العناية بكتاب العين عناية تليق بأول معجم جمع في العربية، ويكون ذلك من خلال ما يلي :

أ – إعادة تحقيقه تحقيقاً علميًّا يتجاوز الأخطاء الكثيرة التي منيت بها الطبعة الحالية، وإسناد ذلك إلى بعض كبار المحققين في هذا العصر .

ب – جمع النقولات عن العين من معاجم اللغة وغيرها مما ليس في النسخ الموجودة بين أيدينا.

٢. دراسة القوانين الصوتية في كتاب العين .

٣. دراسة ألفاظ القلب المكاني والإبدال اللغوي دراسة تطبيقية على معاجم التقاليب، واستخراج ألفاظٍ جديدة لم تذكرها كتب القلب والإبدال .

٤. القيام بدراسة للأبنية المجردة والمزيدة من الرباعي والخماسي من خلال معاجم التقاليب ومقارنتها بما ذكره الصرفيون من أبنيتهما .

وفي ختام ملخص هذا البحث أسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعل ما سُطِّر فيه خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان الحسنات، وأن ينفع به إخواني من المسلمين، كما أسأله سبحانه وتعالى أن يجزي أستاذي أ.د سليمان بن إبراهيم العايد الذي أشرف على هذا البحث خير الجزاء إنه سميع قريب مجيب الدعاء .

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.